

أبحاث مُحَكَّمة
(الجزء الأول)
اللسانيات والتعليم

المؤتمر العالمي الخامس للغة العربية وآدابها

مقاربات في اللسانيات والأدبيات بين التقليد والتجديد



التاريخ : 7 - 9 ديسمبر 2015 م
المكان: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا



IIUM Press

أبحاث المؤتمر

مقاربات في اللسانيات والأدبيات بين التقليد والتجديد

الجزء الأول .

هيئة التحرير

اللسانيات	التعليم	الأدبيات
محمد صبري شهرير (رئيساً)	عاصم شحادة علي (رئيساً)	عبد الحليم صالح (رئيساً)
أحمد راغب أحمد	صوفي بن مان	توفيق إسماعيل
أكمل خزيري عبدالرحمن	عبد الوهاب زكريا	محمد أنور أحمد
حسبنا حسن	محمد فهم غالب	معهد مختار
رضوى أبويكر	نن حنان مصطفى	ندوة حاج داود
فوزي أحمد		عدلي يعقوب

هيئة التحرير المساعدة

أسو صبيحي الداوودي

خليلة عبد الرشيد خديجة

زينب محمد النعاس الطاهر

محمد إخوان عبدالله

منير الدين الرياضي بن صلاح الدين

نوال بنت عبدالله عبد الرحمن

هيام بنت محمد بن حسين الفقيه

تأصيل لهجة العرب النيجيريين في ضوء التراث العربي ٣٤١

علي الغوني إدريس الناييم

الدكتور أحمد حسن رجا حواتمة

مستقبل العربية والإنجليزية: دراسة لغوية تحليلية ٣٦١

الدكتور عادل الشيخ

438

الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية ٣٨٩

الأستاذة المشاركة الدكتورة صالحة يعقوب

الحذف في الدراسات العربية التراثية والحديثة ٤١١

عائشة رابع محمد

نحو وصف أفقي تركيبى للقواعد العربية للمبتدئين الملايوين ٤٢٧

محمد إخوان عبدالله

الأستاذ المشارك الدكتور حنفي دوله

الحركات الجسمية في النحو العربي ٤٤٥

الأستاذ الدكتور يسري الصاوي

The Ottoman Archival Documents and Chronicles 457

Prof. Dr. Mehmet Mehdi İLHAN

Teori Kohesi Koheren dan Hubungkait dengan Teori Nazm Munasabah 473

Dr. Edaham Ismail1 Mohd Sukki Othman

القسم الثاني: التعليم

تعليم مهارة الكلام باستخدام الوسائط المتعددة للدارسين الناطقين بغير العربية ... ٤٩٩

الأستاذ المشارك الدكتور محمد

صبري بن شهرير

نور عارفة بنت صمد

استخدام تقنية الحاسوب في تعليم اللغة العربية في نيجيريا ٥١٩

أحمد إبراهيم محمد كاكاي

أهمية دراسة الصوائت العربية في إيضاح المعنى لدى الناطقين بغير العربية ٥٣٣

الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية في كتاب "شواهد
التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك"
الأستاذة المشاركة الدكتورة صالحة يعقوب

قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأفكار في مسائل الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية. وهي المسائل المهمة في وضع مستوى الأحاديث النبوية ممثلاً في استنباط القواعد النحوية. وأظهرت هذه الفكرة في القرن السادس الهجري حينما استخدمها ابن مالك (المتوفى ٦٧٢ هـ) بعض الأحاديث النبوية في الاحتجاج النحوي في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" مما ألفه معتمداً على أحاديث في صحيح البخاري مبينا ما فيها من إشكال وموضحاً ذلك بالشواهد ولم يعتمد على مصدر حديثي آخر. وابن مالك لم يبدأ كتابه بمقدمة يبين فيها سبب تأليفه للكتاب أو منهجه الذي سارى عليه كما في قوله " هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"^١، لكن القسطلاني يقول أن سبب تأليف ابن مالك لهذا الكتاب هو أن جماعة من المحدثين طلبوا منه أن يوضح لهم ألفاظاً وروايات وردت في صحيح البخاري. ومن هذا الكلام - مما فهمنا - بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب. وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجه ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وبناء

^١ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ١٠
القسطلاني، إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، ٤١/١. في مقدمة كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات
الجامع الصحيح"، ص ١١.

على هذا الأساس عرض الشواهد والبراهين وأقوال العلماء سوف تكون الأدلة الاستشارية مع متبعة في ذلك المنهج التحليلي النقدي.

المقدمة

ومن هذا الكلام -مما فهمنا- بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب، وأضاف محقق الكتاب دافعاً عن قول ابن مالك "تصدى ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة وأنه رغب في أن يسد خلا رآه في مناهج الذين لم يستقرؤا الكلام العربي كما يجب أو اطرحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة ولا سيما التي احتفظت بها الحديث." ^١ وغني ذلك أن ابن مالك حاول إدراج مسائل لم يتمكن من إضافتها إلى أبواب النحو التقليدية فضلاً عن محاولته اتخاذ الحديث النبوي الشريف قاعدة ينطلق منها للاستشهاد به بوصفه حجة نحوية وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجه ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وكيف بمنهج الكتاب؟ المنهج في الكتاب فكان يقوم على ذكر الحديث أو الأحاديث المشكلة التي تحتاج إلى إزالة الإشكال أو إلى شاهد وبصيرتها التي ترد في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً ويترك ذكره في أغلب الأحيان. ^٢ وقد بلغ عدد الأحاديث التي عالجه ابن مالك ووجه إعرابها مائة وثمانين حديثاً وهي أقل عدداً من الأحاديث التي أوردها العكبري والسيوطي، وهو يختلف عن العكبري والسيوطي بأنه كان يورد حديثاً نبوياً واحداً أو عدة أحاديث في المسألة الواحدة فقد يأتي بعدة أحاديث تعالج مسألة واحدة نحو ما بينه في المسألة الرابعة في اتصال الضمائر وانفصالها فقد أورد أربعة أحاديث تحمل الإشكال نفسه كما نلاحظ ذلك في مواضع أخرى من كتابه. ^٣ فمن رد استنباطه بهذه

^١ ابن مالك، شواهد التوضيح، (مقدمة المحقق)، (دم: دن، دت)، ص ١١.

^٢ ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ١٤.

^٣ المتيوتي، خالد علي حمو، (دع)، رسالة ماجستير غير منشورة، (العراق: مجلس كلية التربية في جامعة الموصل، دت)، ص ١١.

الأحاديث النبوية في هذا الكتاب؟ ومن النحاة الذين ردوا استنباطه هو أبو الحسن بن الضائع (المتوفى ٦٨٠ هـ) وتلميذه أبو حيان الأنديلسي (المتوفى ٧٤٥ هـ) وسندهما. فعلى الباحثة أن تناقش هذا الأمر نقاشاً علمياً لكي حصول على النتيجة السديدة.

ومن طبائع الأشياء أن العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويداً حتى تستوي على سوقها. وكذلك في استنباط القواعد النحوية كانت بأيدي القراء في تعرض القراءات في مواقع الكلم في القرآن عن الإعراب المضبوط الدقيق حيث أخذت صحة المادة في الاستنباط. وغير ذلك الرحلة إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة أمر ضروري جداً لكي جمعوا المادة من الينابيع الشافية التي لم تفسدها الحضارة. أما استنباط القواعد النحوية بالحديث النبوي أمر فيه النظر لأن بعض النحاة لم يشهدوا به في تقعيد القواعد النحوية كما استنباط النحو بالقرآن وكلام العرب. وما السبب عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؟ أصبح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ أي النحاة احتج به وأيهم لم يحتج؟ وفريق لم يحتج به وما مدى هذا الاحتجاج؟ وما موقف النحاة الأوائل في الاحتجاج به؟ للإجابة عن الأسئلة المطروحة نحتاج إلى دقة النقاش عن الموضوع. ويبدو الأستاذ محمد عدنان جبارين في كتابه عن التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" قسماً للنحاة إلى أربعة مواقف من الاستشهاد بالحديث، أولاً الصامتون عن مناقشة مسألة الاستشهاد بالحديث، وثانياً المانعون مطلقاً، وثالثاً المجوزون مطلقاً ورابعاً المجوزون بالشروط.

كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

قد وجه هذا الكتاب أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهري القواعد الموضوعية، أما عامة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدل على أنه استقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجح هوفها أوجه إعرابية رجح النحاة غيرها. فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشكلة وتوجيهها لها. وأشار ابن مالك في هذا الكتاب إلى الأحاديث بدون شرح أو تفصيل أي لم يقيم

جبارين، محمد عدنان، التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. (عمان: عالم الكتب الحديث، ٢٠١١م)، ص ١١٨-١١٩.

المؤلف كتابه على منهج واضح ولم يتبين الطريقة السوية في البحث على الرغم من أهمية الموضوع الذي تصدى لمعالجته ودقة المعلومات فيه.^١ ومن حيث مخطوطات الكتاب لها أربعة المخطوطات: المخطوطة (أ) هي محفوظة في خزانة المكتبة القادرية برقم (ف ٨٦١ س ٤٧٦) وتقع في (٣٢ ورقة = ٦٤ صفحة). في كل صفحة منها واحد وعشرون سطرًا. ويشتمل السطر الواحد على (١٥-١٣) كلمة. وعلى حواشها تعليقات في تفسير ألفاظ وتوضيح معاني، وفي الجهة العليا من اليمين أثر رطوبة لم يؤثر في الكتابة، وقد سجلت لفظة "ومنها" المكررة في أول كل بحث بالمداد الأحمر تنبيهًا على بداية، وكتبت المخطوطات بخط النسخ المقرر، وكانت ضمن مجموع في عدة رسائل، ثم أفردت وحدها كما دلت على ذلك صفحة العنوان التي سجا عليها مجموع في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك الطائي.^٢

المخطوطة (ب) هي ضمن مجموع رقمه (٢٩٥٩) في مكتبة ولي الدين باستنابول. يشتمل على كتابين مخطوطين بخط ناسخ واحد منهما: "شواهد التوضيح" لابن مالك، و"غريب الحديث" للثقفى، ويبدأ "شواهد التوضيح" بالورقة الأولى وينتهي بوجه الورقة الثالثة والستين، فهو في (٦٣ ورقة = ١٢٥ صفحة) في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكتبت المخطوطة بخط النسخ المعتاد الواضح في عصر المؤلف، بدلالة العبارة الموجودة في أول الكتاب التي يقول فيها الناسخ واصفًا مؤلف الكتاب (أعاد الله من بركاته، ومتع المسلمين بطول حياته)، وتخلو خاتمة "شواهد التوضيح" من تأريخ النسخ إلا الناسخ فُجد ولم يذكر اسمه، ويصرح في آخر المجموع الذي هو آخر كتاب "غريب الحديث" للثقفى بأنه نسخ الكتاب عام ٦٩٨ هـ فيقول (تم الكتاب بحمد الله ومنه، وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وذلك بمدينة القدس الشريف بدار الحديث الشرقية في سادس شهر رمضان المعظم سنة ثمان وستين وست مئة).^٣

^١ ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٢٦.

^٢ انظر: المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٣٧.

^٣ انظر: المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٣٩.

المخطوطة (ج) في خزانة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم ٦٥٨١ وتشتمل على (٦٢ ورقة = ١٢٤ صفحة)، وكتبت بخط النسخ الواضح من غير أن ترقم صفحاتها، وسجلت تعليقات على بعض الألفاظ، وأرقام لتسلسل البحوث في الحواشي^١.

المخطوطة (د) وهي في مكتبة (رئيس الكتاب) باستانبول تحت رقم (١٨٠) في ٥٨ ورقة = ١١٦ صفحة)، وتشتمل الصفحة الواحدة على تسعة عشر سطراً، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكتبت بخط النسخ المعتاد، وجاء في آخرها: (وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء حادي عشر ربيع الآخر سنة أحد وعشرين وثمان مئة، والحمد لله وحده، وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبد الله بن الفجر...) ورأى المحقق الكتاب هو د. طه مَحْسِن مطبوعة "شواهد التوضيح" التي أخرجها محمد عبد الباقي هام ١٩٥٧ فإن ما فيها من الأخطاء والتحريفات والنقص والزيادة صير أمر الاعتماد عليها غير مُجْدٍ^٢.

غير المخطوطات الأربعة مما ذكرنا سابقاً هناك في المخطوطات أخرى منها: المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ١٠١. حديث، ومكتبة المجمع العلمي العربي بدمشق رقم ٢٩، ومكتبة جازيت رقم ١٣٥، ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس رقم ٣٨٩، ومكتبة الاسكوريال رقم ١٤١ وغيرها، ولكن للأسف معظمها تعذر الحصول، وعلى ذلك المخطوطات الأربعة الأولية مما ذكرنا سابقاً -مما رأى د. طه مَحْسِن - كافية لإخراج نص صحيح من الكتاب بعد بذل عمل جهد فيه.

وعمل التحقيق في إخراج الكتاب لا يعتمد على اتخاذ الواحدة من المخطوطات فقط، بل يجمع كلها لكي حصول على معلومات مثبتة على سبيل المثال اعتمد ابن مالك "صحيح البخاري" في الدراسة، واستفاد من مخطوطاته بروايات مختلفة تجمع أكثرها النسخة اليونانية، ورجع المحقق في تخريج النصوص المشكلة أولاً إلى طبعة البخاري في القاهرة المعتمدة على تلك النسخة، وإذا كان الحديث مكرراً بلفظ واحد في "الجامع الصحيح" أشار المحقق إلى مواضع وجوده، وإذا

^١ انظر: المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٤٠.

^٢ انظر: المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٤١.

^٣ انظر: المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٤١.

^٤ المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٤١.

كرر بالفاظ مختلفة اكتفى بكر الموضع الموافق لرواية ابن مالك، وإذا لم يجد المحقق في "الجامع الصحيح" موطن الإشكال الذي ذكره ابن مالك فيرجع إلى شروحه لاثبات رأي الشراح إن وُجد^١. ومن المعلومات المطروحة من المخطوطات والمطبوعات غيرها فهمنا أن عمل التحقيق في هذا الكتاب ليس أمر سهل مما يحتاج إلى مراعات تامة، ومن نقطة مهمة ترى الباحثة من عمل التحقيق فوجدت أن المعلومات ترد في الخطوط الأربعة مختلفة لها معلومات غير متساوية خاصة من حيث تثبيت في "الجامع الصحيح".

بعض الأحاديث النبوية في صحيح البخاري في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

١. مثال قول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله [P] أو مخرجي هم [قال ابن مالك: "يظن أكثر الناس أن "يا" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف". فتقدير قول ورقة على هذا: (يا محمد، ليتني كنت حياً). وتقدير قوله تعالى ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ أي يا قوم ليتني كنت معهم^٢. ويرى ابن مالك أن هذا الرأي ضعيف لأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدوته إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته كقول مريم عليها السلام ﴿يا ليتني متّ قبل هذا﴾^٣. حذف المنادى قبل أمر أو دعاء جوازا لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى تأكيد اسم المأمور والمدعوى بتقديمه على الأمر والدعاء، واستعمل ذلك كثيراً حتى صار موضعه منها عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك^٤.

^١ المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها، ص ٤٣.

^٢ سقط من ج: يا قوم ليتني كنت معهم

^٣ سورة مريم، الآية ٢٣.

^٤ ابن مالك، شواهد التوضيح، ص ٥٩.

ومثل: (ها) قوله تعالى قوله تعالى ﴿ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم﴾^١ وفي قول السائل عن أوقات الصلاة ﴿ها أنا ذا يا رسول الله﴾^٢ وقد يجمع بين "ألا" و "يا" تأكيداً للتنبيه، كما جمع بين "كي" واللام ومعناها واحد في قول الشاعر:^٣

أردت لكيما أن تطير بقريتي * فتركها شناً ببيداء بلقع

ف "كي" هنا إن جُعِلَتْ جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما معنى وعملاً، وهو أظهر. وإن جعلت بنفسها فقد جمع بينها وبين "أن" مع توافقهما أيضاً معنى وعملاً، وسهل ذلك اختلاف اللفظين. ويرى ابن مالك فلو اتفق الحرفان لفظاً ولم يكونا حرفي جواب لم يجز اجتماعهما إلا بفصل، كقوله تعالى ﴿ها أنتم هؤلاء﴾^٤ وقد يغني عن الفصل انفصالهما بالوقف على أولهما، كقول الراجز:^٥

يا حبذا جبل الرّيان من جبل * وحبذا ساكن الرّيان من كانا

وقبل "رب" في قول الراجز:

يا رب ساريات ما توسدا * إلا ذراع العنس أو كف اليد

ومثال قول ابن مالك (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه "إذ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال. ويرى ابن مالك أنه من استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين.^٦ ومنه قوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قضي الأمر﴾^٧ وقوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الآزفة إذ القلوب

^١ سورة آل عمران، الآية ١١٩.

^٢ في صحيح البخاري، (د.م.: دن، د.ت.) ج. ١، ص ٢٣، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦١.

^٣ ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف، (القاهرة: المكتبة العصرية، ٢٠١٠م)، ج. ١، ص ٥٨٠.

^٤ الشَّن: الخلق من كل أنية منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦١.

^٥ سورة آل عمران، الآية ٦٦.

^٦ قائل الرجز مجهول. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦٢.

^٧ د: كثير من النحويين

^٨ سورة مريم، الآية ٣٩.

لدى الحناجر كاظمين^١. وكما استعملت "إذ" بمعنى "إذا" بمعنى "إذ" كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لآخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غزًى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا^٢﴾.

٢. ومثال قول النبي [p أو مخرجي هم] فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله﴾ ونحو ﴿فما لكم في المنافقين فئتين^٣﴾ ونحو ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن^٤﴾ فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما "جيء" بعده بأخواتها، فكان يقال في ﴿أفتطمعون^٥﴾ وفي ﴿أو كلما^٦﴾ وفي ﴿أنتم إذا ما وقع^٧﴾ "فأطمعون" و "واكلما" و "ثم إذا ما وقع"، لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف. ولكن خُصِّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذل أولى، لأصالتها في الاستفهام. واختلف رأي ابن مالك بالزمخشري حينما قد غفل في معظم كلامه في "الكشاف" عن هذا المعنى، فادّعى أن بين الهمزة^٨ وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده^٩.

^١ سورة غافر، الآية ١٨.

^٢ سورة آل عمران، الآية ١٥٦.

^٣ سورة النساء، الآية ٨٨.

^٤ سورة الأنعام، الآية ٨١.

^٥ سورة البقرة، الآية ٧٥.

^٦ سورة البقرة، الآية ١٠٠.

^٧ سورة يونس، الآية ٥١.

^٨ د: جزماً عطف عليه. تحريف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦٤.

^٩ في معظم كلامه في الكشاف: ليس في أب منقول من المصدر السابق، ص ٦٤.

^{١٠} عن هذا المعنى: ليس في ج. منقول من المصدر السابق، ص ٦٤.

^{١١} جاء في تفسير قوله تعالى "أفما نحن بميتين" من الكشاف ٤/٤٥ (الذي عطف عليه الفاء محذوف، معناه: أنحن مخلصون منعون فما نحن بميتين ولا معذبين) منقول من المصدر السابق، ص ٦٤.

ومثال: [أو مخرجي هم] الأصل أو مخرجوي هم. فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول "رमित" حين قيل فيه: مرمي، وأصله: مرموي. و"مُخرجي" من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر^١:

أودى بني وأودعوني حسرة * عند الرقاد وعبرة ما تطلع

و"مخرجي" خبر مقدم، و"هم" مبتدأ مؤخر. ولا يجوز العكس لأن "مخرجي" نكرة، فإن إضافته إضافة غير محضة أي غد هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة. وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح^٢. ولوروي "مُخرجي" مخفف الياء على أنه مفرد غير مضاف^٣ لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، ما تقول: أخرجني بنوا فلان؛ لأن "مخرجي" صفة معتمدة على استفهام^٤، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصل. والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر.

٣. ومثال قول النبي [أحي والداك]،^٥ والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام. ومنه قول الشاعر^٦:

خليلي ما واف بعهدي أنتما * إذا لم تكونا لي على من أقاطع

٤. ومثال قول النبي [من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه].^٧ وقول عائشة رضي الله عنها (إنّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقيم مقامك رق). وقال ابن مالك

الهنلي، أبو ذؤيب، أوضح المسالك، (بيروت: دار صادر د.ت)، ج ٢، ص ٢٣٨.

٢. د: فإذا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦٥.

٣. د: لأن الخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح لا يجوز. منقول من المصدر السابق، ص ٦٥.

٤. غير مضاف: ورد في ب فقط. منقول من المصدر السابق، ص ٦٥.

٥. ج: الاستفهام. منقول من شواهد المصدر السابق، ص ٦٥.

٦. صحيح البخاري، ج ٤، ص ٧١.

٧. (د.م)، البيت مجهول القائل، شرح ابن النازم، (بيروت: دار صادر د.ت)، ص ٤١.

٨. صحيح البخاري، ج ١، ص ١٦، وفي غير د (من يقيم ليلة القدر غفر له). منقول من شواهد التوضيح والتصحيح

لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٦٧.

تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصصاً بالضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة^١:

يا فارس الحي يوم الروع قد علموا * ومدره الخصم لا نكا ولا وَزَعَا
ومدرك التبل في الإعداء يطلبه * وما يُشاء عنده من تبلهم منعاً

٥. ومثال من قول أبي جهل لعنه الله تعالى لأبي صفوان (متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلفوا معك)^٢. ويرى ابن مالك تضمن هذا الكلام ثبوت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية. ويرى ابن كالك أن حقها أن تحذف فيقال "متى يرك"، كما قال الله تعالى ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾^٣.

٦. ومثال قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل (ما كنت لأؤثر بنصيبك منك أحداً) وقول هرقل (كيف كان قتالكم إياه)^٤. ويرى ابن مالك في الحديث الأول والثاني استعمال ثاني الضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً. والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، كتعذره لاضمار العامل^٥ نحو ﴿وإياي فارهبون﴾^٦ وعند التقديم نحو ﴿إياك نعبد﴾^٧. وعند العطف، نحو ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾^٨ وعند وقوعه بعد "إلا"

^١ نهشل بن حري، رواية البيهقي في شعر، (بيروت: دارصادر د.ت)، ص ١٢٠. منقول من المصدر السابق، ص ١٧.

^٢ (د.م.)، زيادة من صحيح البخاري، ج ٥، ص ٩١. منقول من المصدر السابق، ص ٧١.

^٣ (د.م.)، في متن البخاري، ج ٥، ص ٩١. منقول من المصدر السابق، ص ٧١.

^٤ سورة الكهف، الآية ٣٩.

^٥ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٦ و ١٣٩. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٧٧.

^٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٧ وج ٤، ص ٢٣ و ٤٤.

^٧ ب: الفاعل. تحريف.

^٨ سورة البقرة، الآية ٤٠.

^٩ سورة الفاتحة، الآية ٥.

^{١٠} سورة النساء، الآية ١٣١.

وبعد واو المصاحبة نحو قوله تعالى ﴿أمر ألا تعبدونا إلا إياه﴾^١، وإنما كان استعمال النتنصل أصلاً، لأنه أخصر وأبين: أما كونه أخصر فظاهراً^٢ وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه ليس أصلاً. فالمتنصل قد يعرض به في بعض الكلام ليس. وذلك أنه لو قال قائل: إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، فيحتمل أن يريد^٣ تحذيره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان. فلو قال^٤ موضع "إياك أخاف" أخافك، لأمن اللبس. غذا علمت هذه القاعدة لزم أن يُعتذر عن جعل متنصل في موضع لا يعتذر فيه المتصل. فإن كان مع مباشرة العامل خصص بضرورة الشعور ونسب إلى الضعف، كقول الراجز:

إني لأجو محرراً أن ينفعاً * إياي لما صرت شيخاً قليلاً

لترجيح الانفصال في نحو "أعطاهاه" جيء به دون الاتصال في قول القوم للرجل "ما أحسنت" سألها إياه" ولم يقولوا: سألتهاه، ولو قيل لجازفان اختلف الضميران بالرتبة وقدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود، لموافقة الأصل، لأن في القرآن نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلاً، ولو أراكمهم كثيراً﴾. وعليه جاء قول المرأة لرسول الله ﷺ "لاكسوكها". وقول الرجل له ﷺ "اكسنيها"، وقول الخضر عليه السلام (يا موسى، إني على علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه).^٥ وأما فيرى سيبويه الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبا، والانفصال ممتنعاً.^٦ والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن تجويزه قول النبي ﷺ [فان الله ملككم

^١ سورة يوسف، الآية ٤٠.

^٢ ج: فواضح.

^٣ يريد: ساقط من ج. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٧٨.

^٤ د: قلت. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ٧٨.

^٥ (د.م.)، شواهد ابن مالك في شرح عمدة الحافظ، (د.م.: دن، د.ت.)، ص ٤٠٣، وعدم الموافقة لدى محقق

الكتاب د.طه محسن. منقول من المصدر السابق، ص ٧٨.

^٦ صحيح البخاري، ج ١، ص ٤١، وما بين المعقوفين ساقط من ب. منقول من المصدر السابق، ص ٨٢.

^٧ سيبويه، الكتاب، (د.م.: دن، د.ت.)، ج ٢، ص ٣٦٣ و ٣٦٤.

إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم^١. ويقول ابن مالك أن مما يراه سيبويه أيضاً أن ثاني الضميرين المنصوبين بـ "ظن" أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال^٢. والصحيح عند ابن مالك ترجيح الاتصال لموافقة الأصل، لتشابه "ظننتكه" و "أعطيتكه". فلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إياك وحسبته إياك^٣.

٧. ومثال قول النبي [P] انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا إيمان بي وتصديق برسلي^٤. وقال تضمن هذا الحديث ضمير غيبة مضافاً إليه "سبيل" وضميري حضور، أحدهما في موضع جر بياء، والآخر في موضع جر بإضافة "رسل"، وكان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الباءين هاءان، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرج به إلا إيمان به وتصديق برسله، فلو قيل هكذا لكان مستغنياً عن تقدير وتأويل^٥. لكن مجيئه بالياء يحوج إلى التأويل^٦ لأن فيها خروجاً من غيبة إلى حضور، على تقدير اسم فاعل من "القول" منصوب على الحال، محكي به الناقى والمنفي وما يتعلق به. كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلاً: لا يخرج به إلا إيمان بي وتصديق برسلي.

^١ عدم الموافقة لدى محقق الكتاب دطه محسن على الحديث فيما تيسر من كتب الحديث، (د.م.)، شرح التسهيل لابن مالك، ج ١، ص ١٦٩، (د.م.)، شرح ألفية لابن الناطم، ص ٢٤.

^٢ سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٣٦٥-٣٦٦.

^٣ انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٨٣.

^٤ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٨.

^٥ انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٨٤.

^٦ تبسط ابن مالك في توجيه ما ف الحديث الشريف من خروج من ضمير الغيبة إلى ضمير الحاضر من الوجهة النحوية واللغوية وتتمحل التأويل الطويل، والذي أراه أن الحديث هو من باب "الالتفات" الذي يعقد له أصحاب البلاغة المباحث في كتبهم موضحين هذا الأسلوب من الوجهة المعنوية والجمالية. ينظر على سبيل المثال: المثل السائر، لابن الأثير ٢/١٧٠-١٩١. منقول من المصدر السابق، ص ٨٤.

^٧ ب ج: عن: منقول من المصدر السابق، ص ٨٤.

^٨ ج: أو تصديق. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ٨٤.

٨. ومثال قول عائشة رضي الله عنها في باب المحصب (إنما كان منزل ينزله النبي P
(^١ تعني المحصب. ويرى ابن مالك: في رفع منزل ثلاثة أوجه: أحدها؛ أن تجعل "ما" بمعنى "الذي"
واسم "كان" ضمير يعود على "المحصب". فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه "المحصب".
فقال أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كأنه المحصب منزل ينزله رسول الله P، ثم حذف خبر
"كان" لأنه ضمير متصل كما يحذف المفعول به إذا كان ضميراً متصلاً ويستغنى بنيته. كقولك: زيدٌ
ضرب عترة، تريد: ضربه عمرو.^٤
٩. ومثال من قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم
يحرم﴾. وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله P يقول [كلُّ أمي معافي إلا
المجاهرون. ^١ وقال ابن مالك حق المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً^٥ كان أو
مكماً معناه بما بعده. فالمفرد، نحو قوله تعالى ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعضي عدو إلا المتقين﴾.^٦
والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى ﴿إنا لمنجوهم أجمعين، إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين﴾.^٧
ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين^٨ في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا ورود مرفوعاً
بالإبتداء ثابت الخبر ومحوه. فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة

^١ صحيح البخاري، ٢١١/٢. وفي نسخة "مزلاً" بالنصب.

^٢ تعني المحصب: ساقط من ج.

^٣ ساقط من ب.

^٤ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٨٦.

^٥ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٥.

^٦ في صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٤: إلا المجاهرين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع

الصحيح، ص ٩٤.

^٧ ج: منفرداً. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ٩٤.

^٨ سورة الزخرف، الآية ٦٧.

^٩ سورة الحجر، الآية ٥٩.

^{١٠} د: ولا يعرف أكثر النحويين المتأخرين من البصريين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع

الصحيح، ص ٩٤.

لم يحرم" ف "إلا" بمعنى "لكن" و "أبوقتادة" مبتدأ، و "لم يحرم" خبره.^١ ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك إنه مصيها ما أصابهم﴾^٢ ف "امراتك" مبتدأ، والجملة بعده خبره.^٣ ولا يصح أن تجعل "امراتك" بدلا من "أحد" لأنها لم تسر معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودل على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله^٤ الذين أمر أن يسري بهم. وإذا لم تكن في الدين سري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل "يلتفت" لأنه بعض ما دل عليه الضمير المجزوء "من". وتكلفت بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يسر بها، ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهن ثم التفت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله "ولا يلتفت منكم أحد".^٥

١. ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي).^٦ وكقول عائشة رضي الله عنها (ودخل رسول الله P وبرمة على النار)^٧ ومثله (فدخل وحبل ممدود).^٨ وقال ابن مالك لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالإبتداء^٩ بها فائدة، نحو: رجل^{١٠} تكلم، وغلام احتلم، وامرأة حاضبت.

^١ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٩٤.
^٢ سورة هود، الآية ٨١. وقرأ غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة بنصب "امراتك". التيسير للقراءات السبع، ص ١٢٥. منقول من المصدر السابق، ص ٩٤.

^٣ د: خبر. تحريف.

^٤ أهله: ساقط من ب.

^٥ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٩٥.

^٦ في صحيح البخاري، ج ٢، ص ٧٨، وفي نسخة "إذا جاء رجل يصلي". منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٧ صحيح البخاري، ج ٧، ص ١١.

^٨ ليس في صحيح البخاري حديث بهذا اللفظ. والموجود في ٦٤/٢ (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخل النبي P فإذا حبل ممدود بين السارين). والشاهد في صحيح مسلم ٥٤٢/١ بلفظ (دخل رسول الله P المسجد وحبل ممدود...) وهو من كلام أنس أيضا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٩٨.

^٩ كذا في د. وفي المخطوطات الأخرى: الابتداء، بدون باء. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^{١٠} ج: كرجل. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

فمثل^١ هذا من الابتداء^٢ بالنكرة يمتنع^٣ لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل^٤ بها الفائدة جازا لابتداء^٥ بها. ١١. ومثالي^٦ قول أبي برزة^٧ رضي الله عنه (غزوت مع رسول الله ρ ... سبع غزوات أو ثمان^٨). وقال ابن مالك الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتنوين، لأن لفظ "ثمان" وإن كان كلفظ "جوار" في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أن "جوار" جمع، و"ثمانياً" ليس بجمع. واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، لكن تنوين "ثمان" تنوين صرف كتنوين "يمان" وتنوين "جوار" تنوين عوض، كتنوين "أعيم".^٩ ويرى ابن مالك إنما يفترق لفظ "ثمان" ولفظ "جوار" في النصب، فإنك تقول: رايت جوارى ثمانياً، فترك تنوين "جوار" لأنه غير منصرف - وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه - وتنون "ثمانياً" لأنه منصرف، لانتفاء الجمعة. ١٢. وقول رسول الله ρ [وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إلي^{١٠}] ويرى ابن مالك تضمنت هذه الأحاديث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها.^{١١} وذلك لأنه إذا حُفِّفَت "إن" صار لفظها كلفظ "إن" الناقية،

^١ ج: مثل، بدون فاء. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٢ الابتداء: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٣ أب: يمتنع. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٤ من: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٥ ج: تحصل. منقول من المصدر السابق، ص ٩٨.

^٦ ب: هريرة. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ١٠١.

^٧ لفظ البخاري، ج ٢، ص ٧٨ (غزوات مع رسول الله ρ ست غزوات أو سبع غزوات وثمان). منقول من المصدر السابق، ص ١٠١.

^٨ ب: ثمان. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص ١٠١.

^٩ تصغير أعيى، غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً، تقول: هذا أعيم ومررت بأعيم، ورأيت أعيى. والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو: جوازاً (دم)، شرح الأشموني، (دم: دن، دت)، ج ٣، ص ٢٧٣.

^{١٠} صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٧٩. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٠٤.

^{١١} ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٠٤.

فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فالزموا تالي ما بعد المخففة اللام المؤكدة مميزة لها.^١ ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إن علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذفت- مع كون العمل متروكاً وصلاحيه الموضع للنفي - لم يتيقن الإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها. فمن الحذف "إن كنا فرغنا في هذه الساعة" و "إن كان من أحب الناس إلي" و "إن كان من أصدق هؤلاء" و "إن كان يعطي عن بني".^٢

١٣. ومثال ومن قول أبي شريح الخزاعي^٣ (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي P حين تكلم).^٤ وقال ابن مالك هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، ويثار الثاني بالعمل أعني "أبصرت". لأنه لو كان العمل لـ "سمعت" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي P. وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرته". فإذا أخرج المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ (أبصرت) ولم يجز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذف، مع العلم بأن العمل للأول حكم ببقية^٥ وعُدَّ من الضرورات. ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني قوله تعالى [١٩]: ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^٦ وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، فيستفاد من (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي) جواز: أطعم زيدً وسقى محمد جعفرًا. ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع.

^١ إن: ساقط من د. منقول من المصدر السابق، ص ١٠٤.

^٢ لها: ساقطة من أ. منقول من المصدر السابق، ص ١٠٤.

^٣ د: يتبين. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص ١٠٤.

^٤ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٠٤.

^٥ في صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٣. منقول من المصدر السابق، ص ١٨١.

^٦ ورد في صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٣ (سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي P). ولم يقف دمحق الكتاب

د. طه محسن على رواية ابن مالك في البخاري.

^٧ ج: بفتح. تصحيف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٨١.

١٤. ومثال قول النبي [يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال^١] وفي حديث آخر [وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فغذا هو بالنبي P وراءه^٢]. وقول حذيفة رضي الله عنه (لقد^٣ رأيتني أنا ورسول الله P نتوضأ من إناء واحد^٤) وقال ابن مالك "يوشك" مضارع "أوشك". وهو أحد أفعال المقاربة، ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً المحل، لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن".

١٥. ومثال قول رسول الله عن أبي هريرة رضي الله عنه [فلما قدم جاءه بالآلف دينار^٥]. قال ابن مالك في وقوع "دينار" بعد "الآلف" ثلاثة أوجه: أحدها وهو أجودها، أن يكون أراد: بالآلف ألف دينار، على إبدال "الف" المضاف من المعرف بالآلف واللام ثم حذف المضاف، وهو البديل، لدلالة اليمدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر. والثاني أن يكون الأصل: جاءه بالآلف الدينار، والمراد بالآلف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع كقول تعالى ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا﴾^٦ ثم حذف اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وللدار الآخرة﴾^٧ في الأنعام على صورة "ولدار الآخرة"^٨ والثالث، أن يكون "الآلف"

^١ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٢، ج ٩، ص ٦٦ ولكن ورد فيه بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بفتحها. وفي ج ٤، ص ١٥٥ بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بنصبها. منقول من المصدر السابق، ص ٢٠١.

^٢ من كلام سهل بن سعد في صحيح البخاري، ج ٣، ص ٢٢٦.

^٣ لقد: ساقطة من ب.

^٤ لم يقف محقق الكتاب د. طه محسن على هذا القول في صحيح البخاري ولكن في ج ٧، ص ١٢١ قول حذيفة (رأيتني أنا والنبي P نتماشي، فأني شباطة قوم...) وفيه الأشكال الذي يقصده المؤلف، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ٢٠١.

^٥ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٨، منقول من المصدر السابق، ص ١١٢.

^٦ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١١٢.

^٧ سورة النور، الآية ٣١.

^٨ سورة الأنعام، الآية ٣٢.

^٩ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١١٣.

مضافاً إلى "دينار"، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة، ذكر جواز هذا أبو علي الفارسي، وحمل عليه الشاعر:

ثولي الضجيع إذا تنبه موهناً * كالأقحوان من الرشاش المستقي

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام. ولم تمنعا من الإضافة. ولقوله "فقراً العشر آيات" من هذا الوجه الثالث نصيب، أي يقصده ابن مالك كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

١٦. ومثال قول رسول الله [P] إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً. قال ابن مالك تضمن هذا الحديث العطف لى ضمير الجر يغير إعادة الجار. وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً والأخفش. والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله ثراً ونظماً. أما ضعف احتجاجهم فبين، ولهم حجتان: الأولى، أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين. والثاني، أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنِعَ العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً﴾^١.

١٧. ومثال قول رسول الله [P] يا زبير اسق ثم أرسل الماء [فقال الأنصاري: (انه ابن عمك).^٢ قال ابن مالك يجوز في "أنه" الكسر والفتح، لأنها واقعة بعد كلام تام معلن بمضمون ما صدر بها. وغذا كسرت قدر قبلها الفاء. وإذا فتحت قدر قبلها مقروناً بالفاء، كقولك في "اضربه إنه مسيء": اضربه إنه مسيء فاضربه. ومن شواهد الكسر ﴿استعينوا بالصبر والصلاة إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^٣ و﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ - إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾^٤ و﴿وَلَا تَاْكُلُوا إِلَى

^١ هو القطامي، ديوانه ص ٣٦. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١١٤.

^٢ سورة فصلت، الآية ١١.

^٣ روي لفظ "أنه" بكسر الهمزة وفتحها. وللحديث رواية أخرى هي (اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك) فغضب الأنصاري فقال (أن كان ابن عمك) بفتح همزة "أن" فقط.

^٤ سورة البقرة، الآية ١٥٣.

^٥ سورة النساء، الآية ١.

إلى أموالهم إنه كان حوباً كبيراً^١ و﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً﴾^٢ و﴿فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى﴾^٣ و﴿واذهب إلى فرعون إنه طغى﴾^٤ والفتح في هذه المواضع جائزة في العربية لكن القراءة سنة متبوعة، وقد ثبت الوجهان في ﴿ندعوه أنه هو البرّ الرحيم﴾^٥ فقرأ بالفتح نافع والكسائي، وكسر الباقون. فحاصل ما تقرر أن الوجهين جائزان في "أنه ابن عمك" والكسر أجود.^٦

النقد عن الآراء المطروحة في القواعد النحوية

ومن الآراء المطروحة مما تقدمنا هي من بعض آراء ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. وتري الباحثة أن آراءه في بعض الأحاديث النبوية تختلف عن الآراء العادية عند القدماء ومنها في قول رسول الله [يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال] ويرى ابن مالك "يوشك" من أفعال المقاربة ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً المحل ولا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن". فالحقيقة، يقل حذفها، فمن اقترانه بأن:^٧
ولو سئل الناس، التراب لأوشكوا * - إذا قيل هاتوا - أن يملؤا ويمنعوا

ومن تجرده:^٨

يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ * في بعض غزواته يوافقها
كأن قوله أن "يوشك" لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقروناً بـ "أن" كلام مطلق.

^١ سورة النساء، الآية ٢.

^٢ سورة الإسراء، الآية ٣٢.

^٣ سورة طه، الآية ١٢.

^٤ سورة طه، الآية ٤٣.

^٥ سورة الطور، الآية ٢٨.

^٦ ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١١٩.

^٧ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٥٧.

^٨ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٥٨.

وأما قوله عن التنازع في قول رسول الله P لها نظر إلى تعريفات بعض النحاة القدامى كما يلاحظ أن سيبويه لم يضع للتنازع تعريفاً واضحاً، بل اكتفى بوصفه، ووضع مثلاً له. وهذا نفسه ما فعله المبرد إذ سماه (باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر).^١ ووصف سيبويه والمبرد ومن بعدهما، تجده - أي وصفهما - في ألفية ابن مالك، قال رحمه الله:^٢

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

أما شراخ الألفية فقد وضعوا تعريفات كثيرة تراوحت بين الإطناب والاختصار. فابن هشام حدّه بقوله: (أن يتقدّم فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى).^٣ ولقد شرح ابن هشام حديثه السابق، والتمس له شواهد تؤيده من الأشعار، والقرآن الكريم، والحديث النبوي. وتجد عند ابن عقيل تعريفاً مختصراً وهو قوله: (التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد).^٤ والسؤال لو ذكر في الألفية:

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِلَّوَّاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

فلم في شرح قول أبي شريح الخزاعي^٥ (سمعت أذنايأبصرت عيناي النبي P حين تكلم) شاهد على أنه قد يتنازع ويجوز: "أطعم زيد وسقى محمد جعفرًا". ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع. وحجته هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإثارة الثاني بالعمل أعني "أبصرت". لأنه لو كان العمل لـ "سمعت" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي P . وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرته". فإذا أخرج المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ

^١ المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد (بيروت: دارالكب العلمية، ١٩٩٩م)، ج ٢، ص ٣٦٦.

^٢ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٨م)، ج ١، ص ١٦٧ و ٤٢٦.

^٣ ابن هشام، أوضح المسالك، (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م)، ج ١، ص ٢٧٣.

^٤ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٢٧.

^٥ في صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٣. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص ١٨١.

(أبصرث) ولم يجر حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذف، مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه^١ وعُدَّ من الضرورات.

ومن حيث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً في قول رسول الله [وإيم الله لقد كان خليفاً للإمامة، وإن كان من أحب الناس إليّ] أي بعد "إن" مخففة عدم اللام (خلاف النحاة سواء اللام الابتداء أو اللام الفارقة). ومعلوم لدينا إذا حُقِّقَت "إن" فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول (إن زيداً ثاقباً) وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين "إن النافية"، ويقل إعمالها فتقول (إن زيداً قائماً) وحكى الإعمال سيبويه والأخفش، فلا تلزمها حينئذ اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، كقوله:

ونحن أباة الضَّيْم من آل مالك * وإن مالك كانت كرام المعادين

التقدير: وإن مالك لـ "كانت"، فحذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات،^٢ فإن ظهر المقصود إعمالها فقد يُستغنى عن اللام. واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.^٣ وهناك تظهر فائدة الخلاف في هذه مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وقول رسول الله [قد علمنا إن كنت مؤمناً] فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر "إن" ومن جعلها لاماً أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن، وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي علي الفارسي، فقال الفارسي: هي لامغير الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء ادخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.^٤ أي من

^١ ج: بفتح. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص ١٨١.

^٢ صحيح البخاري، ج ٥، ص ١٧٩. منقول من المصدر السابق، ص ١٠٤.

^٣ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٢٩٣.

^٤ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٣.

^٥ المصدر السابق، ج ١، ص ٢٩٣.

هذا النقاش يبدو أن الحديث المذكور لم يظهر المقصود بالنافية لأن معناه على الإثبات فقد يُستغنى عن اللام.

ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي) أن كلمة "رجل" المبتدأ نكرة محضة ما بعد إذا الفجائية، ولا يمتنع ابن مالك بالنكرة على الإطلاق بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة وجاء بمثال "رجل تكلم" و"غلام احتلم" و"امرأة حاضت" ويرى أن المبتدأ في هذه الجمل يمتنع لخلوه من الفائدة إذ لا تخلو الدنيا من "رجل يتكلم" و"غلام يحتلم" و"امرأة تحيض" ولو هذا الأمر قرينة تتحصل بها الفائدة جازا لابتداء بها. وترى الباحثة هذه القاعدة تعاكس فيما ذكر في شرح ابن عقيل من شرح الفيتة أي الأمثلة المطروحة خارجة عن الشروط المذكورة ويسقطه ابن عقيل عن الشروط بعدم التناسق منطقياً، حتى يقول "وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف الثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته أو لأنه ليس بصحيح." ويبدو أن ابن مالك ردّ كلام بعض النحويين بأن المبتدأ يمتنع بالنكرة وإلا ما بعد حرف الجر وبالعكس استدلل ابن مالك بما يمتنع لخلوه من الفائدة غداً لا تخلو من الدنيا من "رجل تكلم" و"غلام يحتلم" و"امرأة حاضت." فترى الباحثة هذه حجة منطقية في استقبال نكرة في باب الإبتداء.

ومن قول عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم﴾^١، وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول [كلُّ أمي معاني إلا المجاهرون]، وقال ابن مالك حقّ المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكماً معناه بما بعده. وترى مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا"، ولكن ابن مالك يرى أن الناصب له "إلا" وزعم أنه مذهب سيبويه، كما في قوله: "ما استثنى إلا مع تمام ينتصب" أي: أنه ينتصب الذي استثنى "إلا" مع تمام الكلام، إذا كان موجباً. فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس

^١ المصدر السابق، ج ١، ص ١٧٨.

^٢ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٥.

^٣ ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٧٠-٤٧٢.

بموجب^١ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله، والمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبله. فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار أي إن لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب نحو: ما جائي أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً^٢ ومنه الحديث القدسي: "ما لعبيدي جزاء إذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة" بالنصب لأن الاتباع إنما يختار للتشاكل، وهو لا يظهر مع الطول، وكذا يختار النصب في نحو "ما قاموا إلا زيداً" رداً لمن قال: قاموا إلا زيداً، ليحصل التشاكل، ودعوى تعين النصب في هذه مردودة، بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها، وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بإلا، وإلا كان إثباتاً فينصب ما بعد إلا الثانية وجوباً نحو: "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" لأنه بمنزلة "شربوا الماء إلا زيداً". ترى الباحثة هذه من امتياز اللغة العربية في استخدام أداة الحصر لتركيز على معنى في الجملة تركيزاً موجزاً. فالجملة "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" أي إشارة على معنى "هؤلاء شربوا الماء إلا زيداً". ف "إلا" من أداة الاستثناء لها علاقة بالفعل المذكور. كما أدركنا أن قوة المعنى في ظهوره أدت إلى أساس مفهوم الجملة عن الحصر والاستثناء. وأما الأمثلة الأخرى التي وردت في الكتاب فقد رأت الباحثة أنها هي بعضها تكرار للمعلومات المذكورة عند النحاة القدماء. وذلك لا يسمح بالنقاش لأن الهدف الأساسي يتمثل في إبراز الأفكار المتعارضة بالقدماء. وقد عرفنا أن طبيعة المقالات المنشورة في كتاب المؤتمر لا تتطلب بسط المعلومات بل عرضاً مختصراً لها.

الخاتمة

ومما قدمنا فوجدنا أن كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لها عدة التفاصيل عن الأحاديث النبوية. أما الشواهد عند ابن مالك فقد كانت كثيرة ومتنوعة إذا ما قورنت بشواهد العكبري والسيوطي. ونلاحظ أنه يجمع عدة أحاديث وكل منها يتضمن موطن إشكال أو مسألة نحوية مختلفة التي وردت في الحديث الآخر. ولم يتعرض لإعراب الحديث بأكمله

^١ هو المشتغل على النفي أو شبهه والمراد بشبهه النفي: النهي والاستفهام.

^٢ أنظر: في شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٤٧٢.

الكان يأخذ الموطن الذي يراه مشكلاً، وكان الاختصار غالباً على مسائل كتابه فهو لا يكاد يطيل إلا في مسائل يرى أنها غير مستوفاة في الكتب الأخرى. أما الشواهد الشعرية فقد استشهد بمأثورين وعشرين شاهداً وهو أضعاف ما استشهد به العكبري، كما أضاف ابن مالك إلى شواهد أقوال العرب الفصحاء، ولغات القبائل العربية فقد استدلل بها في مواطن كثيرة في كتابه، كما استدلل بأراء العلماء وأقوالهم. ومن ذلك، فهمنا أن كتاب ابن مالك هذا لم يرق على منهج ثابت ومحدد، وكما يؤخذ عليه عدم الدقة في الروايات عدد من الأحاديث فقد يحصل في بعض الألفاظ أو تغيير في بعض النصوص وعلى كثرة الشواهد الشعرية التي ذكرها فلم ينسب جميع الشواهد إلى قائلها.



هذا الكتاب...

يبحث الكتاب في تاريخ اللسانيات والأدبيات في العالم العربي ويبرز فيها تلك التوجهات من الباحثين العرب الذين أخذوا بموقف انتقائي من التراث اللغوي القديم، ومن اللغويين الذي ملأوا التراث اللغوي بالحقائق وعطائه ونظراته الثاقبة في قضايا اللغة والأدب، ومفهوم المقاربات في اللسانيات والأدبيات قصد بها إستمولوجيا الدراسات اللغوية والأدبية (الدراسات النصية للعلوم) التي تدور في الكتابات اللسانية العامة التي تنص على اللسانيات العربية على أنها علم متميز بين نماذجها واتجاهاتها؛ والكتابات النصية الخاصة التي تشمل في أحد اللسانيين أو إحدى اللسانيات أو إحدى المدارس اللغوية، والكتابات النصية المؤسسة التي تعتمد على مرتكزات نظرية ومنهجية تضمن للناقد تماسكاً واضحاً وفي مجال المقاربة في الأدبيات تنحو معنى اللسانيات وأدائها المقاربات من النص في النقد الأدبي، والاهتمام بالنقد الأدبي بضرورة العلاقة بين الكل والأجزاء في فهم النص الأدبي، وتفسير العلاماتدمها اله في النص الأدبي وعلاقته بالأسلوب هذه الجهود التي قدمها الباحثون في هذا المؤتمر يعبر عن معاور المؤتمر الرئيسية وهدفه العام الذي يبحث في الموقف من التراث والمعاصرة في ضوء الدراسات اللغوية والأدبية، وهي محاولات تزيو إلى نقب جدار المعرفة، والسبر قدما نحو التطوير ودراسة العربية لغة القرآن الكريم، وبيان موقف الباحثين منها في المستويات اللغوية والدراسات النصية والأسلوبية والقدالية، والتعليم عبر استخدام التقنية الحديثة في التعليم وتطبيقها، وتعليم المهارات الأربعة، واستنكاه الفكر اللغوي القديم في التعليم، والتوجهات الحديثة في معايير تعليم اللغة العربية لغبر الناطقين بها، وبناء المصطلحات لغبر الناطقين بها، واستراتيجيات التعلم للغة العربية، وأهمية التعليم في القصص، ودور الجامعات والمعلم في تطوير التعليم

هيئة التحرير

ISBN 978-967-418-422-3



9 78 967 418 422 3